المـــيـرة

تقرير حوكمة الشركة
التاسع عن السنة المالية ٢٠١٨

الأكـثـر تـمـيـزاً وقـربـاً

صاحب السمو،
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صاحب السمو،
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

صاحب السمو،
الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني
نائب أمير دولة قطر

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة التاسع لشركة الميرة للمواد الإستهلاكية (شركة مساهمة قطرية عامة) الذي يغطى السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، مسلطاً الضوء على التطورات الأخيرة في إطار حوكمة الشركات، ومستنداً الى قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ بإصدار نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

لقد أُعدّ التقرير وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية في ١٥ مايو ٢٠١٦ وغيره من الأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة قطر ونظام سوق المال القطري.

وانطلاقا من حرصنا على تلبية متطلبات الجهات ذات الاختصاص في دولة قطر، وتطلعنا نحو الرقي المتواصل بالعمل في الشركة ونتائج أدائها، فإننا حريصون على إصدار تقرير حوكمة الشركة بصفة سنوية لعرضه على مساهمي الشركة في إجتماع الجمعية العامة.

والله الموفق.

رئيس مجلس الإدارة

ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني

تقرير الحوكمة

تقرير حوكمة الشركة التاسع عن السنة المالية ٢٠١٨

١. تقرير حوكمة الشركة

تنطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات، والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام فطنة إدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة. نحن في شركة الميرة، نؤمن أن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني، كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا ووسيلة تُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة الميرة بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الذي أصدر من هيئة قطر للأسواق المالية («QFMA CGC») بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٦، في حين أن المرجعية العامة هي للقوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر.

إنّ تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ونُفّذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة الميرة للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢. الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية (Qatar Financial Market Authority)

حثت المادة رقم ٢ من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق سواق المالية رقم ٥ للعام ٢٠١٦ بشأن نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كافة المخاطبين بأحكام النظام على توفيق أوضاعهم خلال الفترة الزمنية المتاحة.

وقد عملت الشركة بتوجيه من مجلس إدارتها على وضع تصور متكامل لمتطلبات نظام الحوكمة والخطوات اللازمة للتقيد بها، ومن ثم تعاقدت مع أحد بيوت الخبرة العالمية للعمل سوياً مع المعنين في الشركة على التحقق من وضع الجهود اللازمة لتوفيق أوضاع الشركة مع متطلبات النظام. كما تم إشراك كافة المعنين في الشركة بالإضافة لأصحاب العلاقة في هذه الجهود إنطلاقاً من مبدأ الشفافية والعمل المشترك الذي تنتهجه الشركة في ممارستها للحوكمة.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه، ستستمر الشركة في جهودها لضمان الامتثال لأحكام القانون الجديد.

٣. المساهمون

إن شركة الميرة تحترم قيمة حقوق مساهميها وتقدّرها، وقد أرست آليات إدارة حقوق المساهمين في النظام الأساسي للشركة لضمان إحترامها بطريقة عادلة ومنصفة. فالحقوق المنصوص عليها للمساهمين في النظام الأساسي للشركة تشمل على وجه التحديد أمور منها، الأولوية في إكتتاب أسهم شركة الميرة، والوصول إلى سجلات الملكية، وحضور الجمعية العامة السنوية العادية والغير عادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت إلى الوكلاء، وتوزيع الأرباح وفقاً للجمعية العامة العادية، وطلب عقد إجتماع الجمعية العامة، وضع ومناقشة جدول أعمال إجتماع الجمعية العمومية، وحق الحصول على الردود على الأسئلة المطروحة، وطريقة التصويت لانتخاب المجلس، والمشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العامة العادية، وما إلى ذلك.

عقدت الجمعية العامة العادية إجتماعها السنوي بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٨، تم خلالها إعتماد القرارات التالية:

- تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الشركة، ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والخطة المستقبلية للشركة والتصديق عليها.
- تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والتصديق عليها.

- المصادقة على الميزانية السنوية للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٨٥٪ من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل للمساهمين (٨,٥ ريال قطري لكل سهم).
- مصادقة الجمعية على تقرير الحوكمة الثامن.
- إعفاء أعضاء مجلس الإدارة من أي إلتزامات للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والموافقة على مكافآتهم.
- المصادقة على تمديد عقد مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠١٨

حضر معظم أعضاء مجلس الإدارة (الذين هم أيضاً أعضاء اللجان الفرعية لمجلس الإدارة)، وممثلين من وزارة الاقتصاد والتجارة، والتدقيق الداخلي، والإدارة القانونية، ومدققي الحسابات الخارجيين إجتماع الجمعية العامة السنوي.

٤. معلومات المساهمة

تأسست شركة الميرة للمواد الإستهلاكية كشركة مساهمة قطرية وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بتحويل الجمعيات التعاونية إلى شركة مساهمة قطرية. تم إصدار القرار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ من قبل وزارة الإقتصاد والتجارة لتأسيس الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن الشركات التجارية ونظام التأسيس الخاص بها. وتم توفيق أوضاع الشركة بموجب قرارات اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠١٦م. بموجب القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥م بإصدار قانون الشركات التجارية واحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلة.

رأس مال الشركة هو ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، مقسم إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم، بقيمة أسمية ١٠ ريال قطري للسهم الواحد.

أدرجت شركة الميرة في سوق قطر للأوراق المالية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩ (مؤشر رمز شركة الميرة هو: MERS) على قائمة الإدراج في ضوء المساهمة التالية:

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة
شركة قطر القابضة	٥,٢٠٠,٠٠٠	٢٦٪
كافة مساهمين القطاع الخاص	١٤,٨٠٠,٠٠٠	٧٤٪

يحدد النظام الأساسي المعدل للشركة بأن شركة قطر القابضة تمتلك ٢٦٪، وأن إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أحد المساهمين يجب ألا تتجاوز ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة. وحرصا من الشركة على الالتزام بالنسبة القصوى لما يمكن أن يمتلكها أي مساهم في الشركة، فإن شركة الميرة تعتمد على سوق قطر للأوراق المالية للحصول على معلومات صحيحة وحديثة لسجل المساهمين.

صادق مجلس إدارة شركة الميرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣١ على قرارات هامة، بعد موافقة الجهات المختصة والمساهمين في اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقد في ٢٠١٢/١٠/٨، ومنها زيادة رأس المال بنسبة ١٠٠٪ عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب للمساهمين الحاليين بسعر عشرة ريالات للسهم الواحد، مضافا إليها خمسة وثمانون ريالاً علاوة إصدار لكل سهم بما غيّر هيكل رأس مال الشركة.

كما صادق مجلس إدارة الشركة على قرارات هامة بعد موافقة الجهات المختصة والمساهمين في اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقد في ٢٠١٦/١٠/٠٥ ومنها تعديل النظام الأساسي للشركة حسب متطلبات الجهات الرقابية بما يتوافق مع مواد قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، وقد قامت الشركة بتحديث النظام الأساسي بما يتوافق مع هذا التعديل.

٥. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتولى مجلس الإدارة الإشراف الشامل على شركة الميرة، كما أنه يتولى مسؤولية مشتركة مع رئيس المجلس في إيصال وتنفيذ الخطة التجارية لشركة الميرة، ويتولى مجلس الإدارة كافة الصلاحيات اللازمة لتنظيم وإدارة العمليات التجارية في الميرة.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة، وأن يكون على علم، وأن يتحقق ويتصرف كما ينبغي لتعزيز أهداف شركة الميرة الإستراتيجية والتجارية. قام مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة في إطار النشاط التشغيلي، مع الأخذ بعين الإعتبار خطط التوّسع والتنمية في الأسواق المحلية والخارجية كما يبين في الادنى :

الهيكل التنظيمي

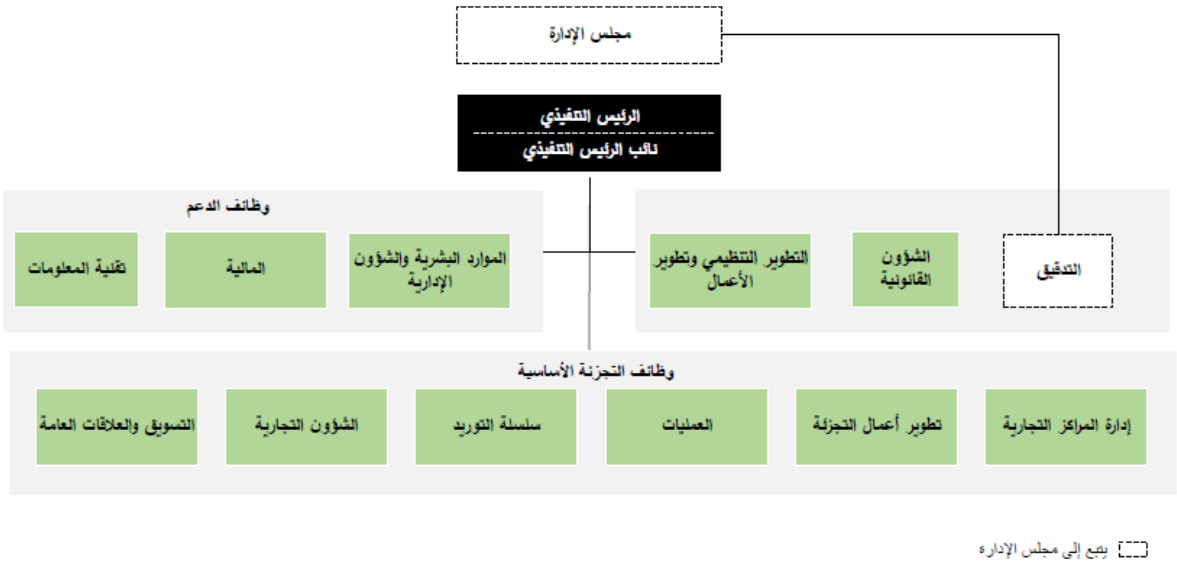

٦. العمليات المساندة

تم توثيق تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الوظائف في وثائق الحوكمة، مع وجود حدود واضحة للسلطة بالإضافة للإحترام الصارم لمبدأ التوقيع المزدوج، والمتطلبات المتناسبة مع مبدأ (العيون الأربعة) لترخيص الصفقات التجارية. كما إعتمد مجلس الإدارة الإجراءات والسياسات التشغيلية في إجتماعه السابع المنعقد يوم الإثنين بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١١، وفقاً للدراسات المتخصصة التي قام بها مجموعة من الخبراء الإستشاريين.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه، ستستمر الشركة في جهودها بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث كافة مواثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

٦,١ ميثاق المجلس

إعتمدت شركة الميرة «ميثاق المجلس» لمساعدة مجلس إدارتها على ممارسة صلاحياته وأداء واجباته، ويُفصّل الميثاق الغرض من المجلس، تكوينه، إجراءات الإجتماعات، ومسؤوليات المجلس.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه، قامت الشركة بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث كافة مواثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

كما تم نشر ميثاق المجلس المحدث على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

٦,٢ قواعد السلوك المهني للمجلس

يلتزم مجلس إدارة شركة الميرة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح الميرة، ومساهميها، وعملاء شركة الميرة. وسيتم نشر قواعد السلوك المهني المحدثة على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

٦,٣ تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي المعدل للشركة، يتألف مجلس إدارة شركة الميرة من ٧ أعضاء، عضوان منهم عيّنتهم شركة قطر القابضة من بينهما رئيس المجلس. كما انتخب الأعضاء الخمسة المتبقون عن طريق الإقتراع السري والذي شمل المُساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي الذي عقد في ٢٨ مارس ٢٠١٦ في الانتخابات التي تمت بإشراف كامل من ممثلي وزارة الإقتصاد والتجارة، ومدققي الحسابات الخارجيين. وقد أتّبع مبدأ «سهم واحد لصوت واحد» وفقاً للنظام الأساسي للشركة والمادة رقم (٩٦) قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، ولم تشارك قطر القابضة في هذه الإنتخابات.

وقد قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي ليتوافق مع المواد ٥، و٦، و ٧ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

ويمكن الحصول على تفاصيل إضافية عن أعضاء مجلس الإدارة متضمنه في الجزء الخاص بأعضاء مجلس الإدارة لهذا التقرير.

الاسم	المسمى	التعيين الأول	التمثيل	الوضع	الأسهم المملوكة
سعادة الشيخ ثاني بن ثامر آل ثاني	الرئيس	مارس ٢٠١٦	شركة قطر القابضة	غير مستقل	لا ينطبق
د. سيف سعيد السويدي	نائب الرئيس	فبراير ٢٠٠٥	شركة قطر القابضة	غير مستقل	لا ينطبق
سعادة د. صالح بن محمد النابت	عضو	فبراير ٢٠٠٥	المساهمين	مستقل	٣٦,٥٠٠
السيد أحمد عبد الله الخليفي*	عضو	مايو ٢٠٠٧	المساهمين	غير مستقل	٢,٠٠٠
السيد محمد إبراهيم السليطي	عضو	يونيو ٢٠٠٧	المساهمين	مستقل	٦٩,٥٠٠
السيد محمد عبد الله مصطفوي الهاشمي	عضو	مارس ٢٠١٠	المساهمين	مستقل	٢,٥١٤
السيد حسن عبد الله الأصمخ	عضو	مارس ٢٠١٣	المساهمين	مستقل	٢,٠٠٠

* لديه تعاملات تجارية مع الشركة بالرجوع للمادة رقم ١ من نظام الحوكمة (تعريف العضو المستقل رقم ٧)

٦.٤ إجتماعات المجلس

إجتمع المجلس سبع مرات خلال الفترة المشمولة في التقرير وفق الجدول التالي، وقد قامت الشركة بالإستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية لتوفيق الأوضاع و المتعلق بتتابع الإجتماعات و الفترة المنقضية المسموح بها بين الإجتماعات وذلك بتحديث ميثاق المجلس وفقاً للمادة ١٤ من النظام الجديد للحوكمة:

إجتماعات المجلس	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأعضاء الغائبين	الأصوات بالوكالة	عدد الأيام بين الاجتماعين	تاريخ صدور جدول أعمال مجلس الإدارة
١	٢٧ فبراير ٢٠١٨	٧	–	–	–	١٣ فبراير ٢٠١٨
٢	٢٦ ابريل ٢٠١٨	٥	٢	٢	٥٩	١٢ ابريل ٢٠١٨
٣	٢٧ يونيو ٢٠١٨	٧	–	–	٦٢	١٧ يونيو ٢٠١٨
٤	٢٩ اغسطس ٢٠١٨	٧	–	–	٦٣	١٦ أغسطس ٢٠١٨
٥	١٦ اكتوبر ٢٠١٨	٤	٣	–	٤٨	٤ أكتوبر ٢٠١٨
٦	٢٠ نوفمبر ٢٠١٨	٦	١	–	٣٥	١١ نوفمبر ٢٠١٨
٧	١٦ ديسمبر ٢٠١٨	٣	٤	٤	٢٦	٤ ديسمبر ٢٠١٨

٦.٥ تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعليم المستمر

يتوجب على كل عضو مجلس إدارة منتخب حديثاً أن يصبح ملماً بهيكل الشركة، والإدارة، وجميع المعلومات الأخرى التي تمكنه من تحمل مسؤولياته.

توفر سياسة تدريب أعضاء مجلس الإدارة توجيهات أعضاء مجلس الإدارة حول التعريفي والدعم التعليمي المستمر الذي يمكنهم الاعتماد عليه.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه من اعتماد السياسة، ستستمر الشركة في جهودها لتوفيق الأوضاع وذلك بتطبيق ممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

٦.٦ فصل الواجبات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ضمنت الشركة فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني والرئيس التنفيذي السيد ديديي كاستانغ، وتخضع وظائف كل منهما للإختصاصات المحددة والموثقة بشكل واضح.

٦.٧ واجبات رئيس مجلس الإدارة

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس، بطريقة مناسبة وفعّالة بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس.

تقرير حوكمة الشركة التاسع عن السنة المالية | ٢٠١٨

أن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة تشمل - ولكنها لا تقتصر على- رئاسة المجلس، والاجتماعات العامة، وضمان سير فعّال لإجتماعات المجلس، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة الفعالة، والموافقة على جدول أعمال إجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وتقييم أداء المجلس بشكل سنوي.

وقد قامت الشركة بالإستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث الشروط المرجعية لرئيس المجلس وفقا للمادة ١١ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

٦.٨ التزامات أعضاء مجلس الإدارة

يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الأخذ بعين الإعتبار أن دورهم الأساسي هو توفير القيادة للشركة، لتحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، وتطوير نظام قوي لحوكمة الشركة وممارسات إدارة المخاطر. قامت الشركة بالإستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث ميثاق المجلس وفقا للمادة ١٢ حسب من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

٦.٩ اعمال / أنشطة المجلس خلال السنة

- اعتماد محاضر الاجتماعات لسنة ٢٠١٨
- المصادقة على تقرير الحوكمة لسنة ٢٠١٨
- المصادقة على جدول اعمال الجمعية العمومية السنوية
- اعتماد الحسابات الختامية الموحدة والمدققة للسنة المالية ٢٠١٨
- المصادقة على المناقصات
- مناقشة تحديث و تطوير العمليات التشغيلية في الشركة
- مناقشة المبادرات الاستثمارية في شركة الميرة
- النظر الي توصيات الشؤون القانونية
- الموافقة على توصيات لجنة المكافآت والترشيحات بصرف مكافأة أداء سنوي للرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي بناءً على تقييم الاداء و على ضوء النتائج المالية.

٦.١٠ تقييم أداء المجلس

لقد وفق مجلس الإدارة للعمل على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وخططها المالية التي تم إعتمادها، وقد تم خلال الجمعية العامة إبراء ذمة المجلس من قبل المساهمين وإعفائهم من إلتزامات السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والموافقة على مكافآتهم نظير أدائهم خلال العام المالي.

٧. لجان المجلس

أنشأ المجلس لجنتين وهما لجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والمكافئات وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته حسب متطلبات نظام الحوكمة، كما أنشأ المجلس اللجان الإضافية التالية وهي لجنة الإستثمار ولجنة المناقصات العامة ولجنة الإيجارات من أجل تحسين أسلوب إدارة الشركة ورفع مستوى الرقابة على عملياتها.

٧.١ لجنة التدقيق

تأسست لجنة التدقيق منذ عام ٢٠٠٥ من قبل المجلس، وتقوم اللجنة بإرسال التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن مراجعتها لفاعلية نظم الرقابة الداخلية للسنة المالية وخلال الفترة المالية وحتى تاريخ الموافقة على البيانات المالية.

بشكل عام، فإن لجنة التدقيق تسعى إلى ضمان أن تكون عملية الإدارة بأكملها توفر رقابة كافية على المخاطر الأساسية لشركة الميرة، من خلال النظر في التقارير الدورية من المراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب المناقشات مع كبار المديرين. وقد اعتمدت لجنة التدقيق ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها.

وقد قامت الشركة بالإستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث ميثاق لجنة التدقيق الحالي.

تتكون لجنة التدقيق من ٣ أعضاء وامين سر:

الرقم	الاسم	المسمى	الوضع
١	السيد أحمد عبد الله الخليفي	الرئيس	عضو مجلس، غير تنفيذي
٢	د. سيف سعيد السويدي	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي
٣	السيد حسن عبد الله الأصمخ	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي
٤	السيد هشام وليد دلّى	أمين سر	تنفيذي – التدقيق الداخلي

اجتمعت لجنة التدقيق ٨ مرات خلال العام ٢٠١٨، ويتكون الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة من أصحاب الخبرة المالية والمحاسبية. وتم توثيق مسؤوليات اللجنة في ميثاقها الحالي وهي على النحو التالي:

- إعادة النظر بشكل سنوي في مواثيق الإمتثال، ولجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، والتوصية إلى المجلس بالتغييرات أو التحديثات.
- التوصية للمجلس بمرشحي مدققي الحسابات الخارجيين، والموافقة على تعويضات مدققي الحسابات الخارجيين، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، ومدى فعّاليته.
- الموافقة على أي عمل غير التدقيق والتي يتعين على مدققي الحسابات الخارجيين القيام بها.
- المراجعة والتعاون في إستبدال، وتعيين وإعادة تعيين، أو إقالة رئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي. أيضا مراجعة الأداء ويوصي مكافأة للرئيس من التدقيق الداخلي والالتزام.
- تأكيد وضمان إستقلال رئيس (رؤساء) الإمتثال، والتدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك تعيين و انهاء خدمات و مكافآت التدقيق الداخلي و أيضاً اسناد بعض المهام لإستشاريين خارجيين و مراجعة الخدمات و الإستشارات الإدارية، والرسوم المرتبطة بها التي يقدمها فريق فريق المدققون الخارجيون، كل ذلك بشكل سنوي.
- بالتعاون مع اللجان الأخرى، والإدارة، رئيس (رؤساء) الإمتثال، التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، تتم مراجعة المخاطر الهامة أو إحتمالات التعرض الموجودة، وتقييم خطوات الإدارة المتخذة للحد من هذه المخاطر على الشركة.
- بالتشاور مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي، يتم النظر في نطاق وخطة التدقيق الداخلي والخارجي.
- بالتعاون مع رئيس التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، يتم مراجعة تنسيق جهود التدقيق، وضمان إكتمال التغطية، وتخفيض الجهود المكررة، والإستخدام الفعّال لموارد التدقيق.
- بالتعاون مع مدير الشؤون المالية ومدققي الحسابات الخارجيين وعند الإنتهاء من المراجعة الفصلية والفحص السنوي، تتم مراجعة ما يلي:
- القوائم المالية الربعية والسنوية المدققة والبيانات المالية المراجعة السنوية والحواشي ذات الصلة، ونزاهة التقارير المالية للشركة وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الشركة.
- تتولى لجنة التدقيق الموافقة بالنيابة عن المجلس، على كل القوائم المالية الربع سنوية والإعلانات المتماثلة لثلاث الأرباع الأولى من كل سنة مالية.
- تتولى لجنة التدقيق التوصية إلى مجلس الإدارة، الموافقة على النتائج المالية السنوية والإعلانات ذات الصلة:
  - تدقيق المدققين الخارجيين للقوائم المالية السنوي والتقارير المرتبطة بها.
  - مدى كفاءة نظام الرقابة المحاسبية للشركة.
  - المساعدة المقدمة من الإدارة إلى المدققين الخارجيين.
  - أي ملاحظات أو توصيات جوهرية ذات صلة من قبل المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين مع ردود الإدارة عليها.
  - أي تغييرات جوهرية مطلوبة في خطة تدقيق المدققين الخارجيين، وأي صعوبات خطيرة أو خلافات مع الإدارة تمت مواجهتها خلال عملية التدقيق وإيجاد الحلول لها، وغيرها من المسائل المتعلقة بعملية التدقيق.

- النظر والمراجعة السنوية لما يلي بالتعاون مع الإدارة ورئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي:
  - الملاحظات الجوهرية من قبل التدقيق الداخلي والإمتثال خلال السنة، وردود الإدارة الملحقة بها؛
  - كفاءة الرقابة الداخلية للشركة على نظام الإدارة والأعمال والتكنولوجيا والممارسات ومخاطر الإمتثال؛
  - أي تغييرات مطلوبة في النطاق المخطط من قبل رئيس التدقيق الداخلي وخطط تدقيق الإمتثال.
  - الموازنة والتوظيف في التدقيق الداخلي والإمتثال.
- مراجعة الصفقات ذات المصلحة الشخصية، والأنشطة الغير ملائمة للشركة (إن وجدت).
- يستعرض مع رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال أو الإدارة، نتائج مراجعة إمتثال الشركة للقوانين الخارجية وقانون السلوك المهني للشركة.
- مراجعة المسائل القانونية والتنظيمية التي قد يكون لها أثر مادي على البيانات المالية، وسياسات الإمتثال المتبادلة ذات الصلة، والبرامج، والتقارير الواردة من الجهات التنظيمية.
- الإشراف على إدارة إستمرارية الأعمال وتخطيط إستمرارية الأعمال لصالح الشركة.
- لقاء رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال، ومدققي الحسابات الخارجيين، واللجان الأخرى، والإدارة في جلسات تنفيذية منفصلة لمناقشة أية أمور تكون من الواجب مناقشتها مع لجنة التدقيق.
- النظر في وإعداد خطاب لإدراجه في التقرير السنوي والذي يصف تكوين لجنة التدقيق ومسؤولياتها، وكيفية الوفاء بها.
- إجراءات إعداد التقارير ومحاضر لجنة التدقيق إلى المجلس، مع التوصيات التي تراها لجنة التدقيق مناسبة.

وقد وفقت اللجنة لإتمام العديد من مهامها والتي كان أبرزها الأمور التالية:

- مراجعة عروض مكاتب التدقيق لمراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٨.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٨.
- مناقشة تقارير التدقيق الداخلي الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة البيانات المالية السنوية و الربعية وتوصية النتائج المالية لمجلس الإدارة للموافقة عليها.

٧.٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

تأسست لجنة الترشيحات والمكافآت في ٢٠١٢/١٢/١٦ حيث اعتمدت لجنة الترشيحات والمكافآت ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها. ويُفصّل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات إجتماعاتها ومسؤوليات اللجنة.

وتعنى هذه اللجنة بعدة أمور أهمها:

- دراسة وتقديم الترشيحات لشواغر مجلس الإدارة.
- إجراء مراجعة دورية لمجلس الإدارة ولجانه للتأكد من مدى تطابق أعضائها مع المهارات والمعرفة المطلوبة
- التأكد من وضع سياسة متكاملة للتعاقب والإحلال لأعضاء مجلس الإدارة.
- إصدار خطابات التعيين لأعضاء مجلس الإدارة.
- تقديم الإقتراحات لسياسة شاملة للتعويضات المالية.
- مشاورة الرئيس التنفيذي للتعويضات المالية المقترحة لشاغلي الوظائف الإدارية العليا.

وتتكون هذه اللجنة من الأعضاء التالية أسمائهم، وقد إجتمعت مرتين خلال العام ٢٠١٨:

الرقم	الاسم	المسمى	الوضع	الاجتماع الأول (٢٠١٨/٢ /٤)	الاجتماع الثاني (٢٠١٨/١٠/٢٥)
١	السيد محمد عبد الله المصطفوي	الرئيس	عضو مجلس إدارة – تنفيذي	حضور	حضور
٢	السيد حسن عبد الله الأصمخ	عضو	عضو مجلس إدارة – تنفيذي	حضور	حضور
٣	السيد أحمد عبد الله الخليفي	عضو	عضو مجلس إدارة – تنفيذي	حضور	غياب
٤	السيد الأمين مستور الفائق	أمين السر	تنفيذي – مدير الشؤون القانونية والإمتثال	حضور	حضور

وقد وفقت اللجنة لإتمام العديد من مهامها والتي كان أبرزها الأمور التالية:

- راجعت اللجنة تنفيذ مقترح نظام الحوافز الجديد الذي سيعزز من نمو المبيعات وتحسين ربحية الشركة.
- ناقشت اللجنة التقرير الخاص بنظام التسكين والتعويضات المعد من قبل مكتب استشاري خارجي.
- ناقشت اللجنة تعويضات ومكافئات الإدارة العليا بناءً على تقييم الأداء و على ضوء النتائج المالية.

٧.٣ لجنة الإستثمار

بهدف مساعدة مجلس الإدارة في تقييم أكثر تفصيلاً لفرص الاستثمار، أنشأت لجنة للاستثمار من قبل مجلس الإدارة من خلال قرارها بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٠٥. جدير بالذكر، أنّ اختصاصات لجنة الاستثمار تحدد أحكام تكوين اللجنة، إجتماعها، قراراتها، وتوصياتها وأدوارها ومسؤولياتها، وسياسة الاستثمار للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

تتألف اللجنة من ٧ أعضاء، وقد إجتمعت ٥ مرات خلال العام ٢٠١٨:

الرقم	الاسم	المسمى	الوضع
١	السيد محمد إبراهيم السليطي	الرئيس	عضو مجلس – غير تنفيذي
٢	السيد حسن عبد الله الأصمخ	عضو	عضو مجلس – غير تنفيذي
٣	سعادة د. صالح بن محمد النابت	عضو	عضو مجلس – غير تنفيذي
٤	السيد عبد الهادي الهاجري	عضو	مستشار خارجي – غير تنفيذي
٥	السيد ديديي كاستانغ	عضو	الرئيس التنفيذي – تنفيذي
٦	السيد صلاح احمد الحمادي	عضو	نائب الرئيس التنفيذي – تنفيذي
٧	السيد تيك بو تشاو	عضو وأمين سر	المدير التنفيذي للشئون المالية – تنفيذي

مسؤوليات اللجنة على النحو التالي:

- دراسة ومراجعة وإعتماد جميع المقترحات الإستثمارية المختلفة التي تم توجيهها من المجلس، وأية مسائل أخرى أحيلت إلى اللجنة.
- يمكن للجنة إتخاذ قرارات إستثمارية تصل إلى ١٠ مليون ريال قطري للإستثمار الواحد، وأي شيء يتجاوز ذلك يتم إحالته الى المجلس نفسه.
- تكون إستثمارات الشركة في الأنشطة كما وردت في وثيقة التأسيس، ووفقا لقوانين دولة قطر.

٧.٤ لجنة المناقصات والمزايدات

تأسست لجنة المناقصات والمزايدات من قبل المجلس خلال جلسته بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٦ لضمان أن تشتري الشركة أفضل المواد والبنود. وبالإضافة إلى ذلك، تنفيذ الأعمال التجارية والحصول على الخدمات من خلال أفضل الوسائل والظروف الممكنة مع أقل تكلفة. لائحة المناقصات والمزايدات تحدد إختصاصات اللجنة.

تضم اللجنة ٦ أعضاء بالإضافة إلى أمين سر كما يتضح من الجدول التالي:

الرقم	الاسم	المسمى	الوضع
١	د. سيف سعيد السويدي	الرئيس	عضو مجلس إدارة
٢	السيد محمد عبد الله المصطفوي الهاشمي	عضو	عضو مجلس إدارة
٣	السيد صلاح أحمد الحمادي	عضو	نائب الرئيس التنفيذي
٤	السيد تيك بو تشاو	عضو	مدير إدارة الشؤون المالية
٥	السيد الأمين مستور الفائق	عضو	مدير إدارة الشؤون القانونية
٦	السيد هشام وليد دلّى	مراقب	تدقيق داخلي
٧	السيد محمد علاء الدين منصور	أمين سر	مسؤول أول تنسيق إداري

إجتمعت اللجنة ٢٤ مرة خلال العام ٢٠١٨، ولها المسؤوليات التالية:

- طرح المناقصات وتسلم العطاءات.
- دراسة وتقييم تقارير التقييم الفني والمالي.
- إصدار قرارات بشأن المناقصات أو تقديم توصيات بشأن العرض الأنسب، وفقا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في «لائحة المناقصات والمزايدات».
- إعداد محضر لكل جلسة، والتي يتم توقيعها من قبل رئيس اللجنة وأعضائها الذين حضروا في نهاية كل إجتماع، بغرض تسجيل الأعمال والتوصيات الصادرة عن اللجنة.

٨. أمين سر المجلس

عين مجلس إدارة شركة الميرة أمين سر للمجلس، الذي يحمل أيضا مسؤولية إضافية مديرا للشؤون القانونية في الشركة.

أمين سر المجلس يعمل بشكل وثيق مع رئيس مجلس الإدارة لترتيب الإجتماعات، ويلعب دوراً حيوياً في تسهيل الإتصال بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويحتفظ بمحاضرٍ إجتماعات المجلس، ويتم توثيق قرارات المجلس، ويحمل مؤهلاً جامعيا في القانون ولديه خبرة في دور مماثل لأكثر من ثلاث سنوات.

وقد قامت الشركة بالإستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية بتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث ميثاق الشركة والوصف الوظيفي لأمين السر الحالي وفقا للمواد ١٦ و١٧ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

٩. معلومات المساهمة

يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المالية في التقرير السنوي للشركة والمتوافر أيضاً على موقع الشركة، الذي يبين مساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وتكوينه، ومختلف اللجان التي شُكلت من قبل المجلس. أما بالنسبة للمعلومات عن المساهمين المسيطرين والكبار فهي على النحو التالي:

٩.١ الأسهم المملوكة من قبل المساهمين المسيطرين

أسم المساهم	عدد الأسهم
شركة قطر القابضة	٥,٢٠٠,٠٠٠

٩.٢ الإفصاح عن الأسهم المملوكة من قبل المساهمين الكبار

ينص النظام الأساسي المعدل على أن يكون مجموع الأسهم التي يمتلكها أحد من المساهمين لا تتجاوز ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة، وبالتالي المساهم الرئيسي الوحيد هو شركة قطر القابضة.

١٠. حقوق أصحاب المصالح

العاملون في الشركة لهم حقوق متساوية على النحو المبين في سياسات وإجراءات الموارد البشرية في الشركة. وقد وافق مجلس الإدارة على سياسة الأجور والحزم التي توفر حوافز للموظفين وإدارة للشركة، وذلك بهدف أداء دائم في أفضل مصلحة للشركة.

١١. نظام الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية (ICS) في الشركة، وقد إعتمد المجلس مجموعة شاملة من الوثائق بما في ذلك الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات والمرتبات، وتوصيف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالية والتشغيلية لتنظيم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويضات السلطة الموجودة، أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

تمتلك شركة الميرة وظيفة التدقيق الداخلي المستقل الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وتمت الموافقة على الخطة السنوية للتدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق والتي تغطي مجالات مختلفة من عمليات الميرة. ولوظيفة التدقيق الداخلي حق الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والممتلكات والأفراد من أجل الوفاء بمسؤوليات التدقيق فيها.

وقد بدأت الشركة بإتخاذ الخطوات المناسبة لتوفيق الأوضاع حسب المتطلبات الجديدة وذلك بإنشاء نظام متكامل للرقابة الداخلية يكون مرتبطاً بإجراء مراجعة محايدة دورية ينتج عنها تقارير كل ٣ أشهر.

١٢. صفقات الأطراف ذات العلاقة

للحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الرجوع إلى ملاحظة رقم ١٩ «الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة» من القوائم المالية المدققة والموحدة لعام ٢٠١٨.

١٣. المدققون الخارجيون

صادقت الجمعية العامة السنوية التي إنعقدت في ٢٧ مارس ٢٠١٨ بتمديد عقد السادة « ارنست ويونغ » مدققا خارجيا لشركة الميرة، بناء على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، على أن يقدموا مراجعة نصف سنوية وتدقيق الحسابات في نهاية العام.

مدقق الحسابات الخارجي مستقل عن الشركة ومجلس إدارتها، ويتم العمل حالياً على الاستفادة من فترة السماح في تحديث متطلبات التدقيق للتوافق مع المادة ٢٣ و ٢٤ من نظام حوكمة الشركات الجديد.

١٤. سياسة توزيع الأرباح

إن دفع أرباح الأسهم ينشأ في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية لعام ٢٠١٨ بنسبة ٨٥٪ بواقع ٨.٥ ريال قطري للسهم، وسيتم طرح هذا المقترح على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي للموافقة عليه.

خلال الاجتماع السنوي للمساهمين الذي عقد في ٢٧ مارس ٢٠١٨، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية بواقع ٨.٥ ريال قطري للسنة المالية ٢٠١٧.

١٥. سياسة المكافآت

النظام الأساسي للشركة يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ٥٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة . اقترح مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١٨ أن تكون مكافأة مجلس الإدارة بمبلغ ٦,٣٢٩,٨٠٠ ريال قطري تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

خلال الاجتماع السنوي للمساهمين الذي عقد في ٢٧ مارس ٢٠١٨، وافق المساهمون على مكافئة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٦,٢٣٥,٨٠٢ ريال قطري للسنة المالية ٢٠١٧.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا. وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء. كما يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت.

وقد وافق المجلس على سياسة المكافأة المرتبطة بأداء الشركة، للرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ان يتم صرف مكافأة مبلغ في ضوء نتائج السنة المالية. الا انه لم يتم صرف مكافاة في السنة المالية ٢٠١٨.

كما وافقت لجنة الترشيحات والمكافآت على المعايير الخاصة بمنح المكافآت للموظفين بالشركة بالإضافة إلى العلاوات الخاصة بالزيادة السنوية لرواتب الموظفين.

١٦. الإمتثال

يقوم القسم القانوني في الشركة بشكل مستمر بإحاطة مجلس الإدارة والإدارة العليا عن وضع القوانين والأنظمة الجديدة أو المتغيرة. تسعى الشركة على الدوام إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة، وتجدر الإشارة الى انه لم تقع على الشركة أي مخالفات خلال العام ٢٠١٨.

١٧. النزاعات والخصومات والدعاوي القضائية

توجد ستة قضايا متداولة أمام المحاكم للعام القضائي ٢٠١٨ للفترة من ٢٠١٨/١/١ وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ولم يتم الحكم فيها حتى الأن.

١٨. إدارة المخاطر

تقع على عاتق المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة الشركة، ولتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، فإنه تم إنشاء وظيفة مستقلة لتقييم وإدارة المخاطر، كما اتخذت خطوات تطبيقية بتوثيق الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، والتأكد من إجراء تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتنفيذ حدود المخاطر وإعداد تقرير عن المخاطر، علماً أن المجلس يحتفظ بمسؤولية الرقابة وضبط إدارة المخاطر، بدعم من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة وظيفة إدارة المخاطر.

سيتم تعزيز عملية تخطيط التدقيق الداخلي عن طريق مواءمة خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر مع ملف مخاطر الشركة عند إنشائه. وستقوم الشركة بالإستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية لتوفيق الأوضاع حسب المتطلبات الجديدة.

١٩. سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

في حين يتم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، قامت شركة الميرة بإعداد سياسة رسمية عن الأطراف ذات العلاقة والتي تحكم الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح المحتمل.

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في قانون حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، فإن شركة الميرة ستعزز إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهمتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، والصفقات الجوهرية مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

٢٠. التداول الداخلي

قامت شركة الميرة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة. وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ عملية الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٢١. التدقيق الداخلي

بالإضافة إلى خدماتها القائمة المقدمة، قدم التدقيق الداخلي تقييما موثقا عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أساس سنوي.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه، ستستمر الشركة في جهودها لتوفيق الأوضاع وذلك بتحديث كافة مواثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

٢٢. الإبلاغ عن المخالفات

تم تصميم واعتماد آلية لتمكين أصحاب المصالح من الإبلاغ عن السلوك الذي يعتبر مشبوه، بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية أو ضارة للشركة، وقد تم ضمان سرية المعلومات التي وردت، وحماية المُبلّغين عن المخالفات. كما تم الإشراف الرسمي على هذه العملية من قبل لجنة التدقيق.

٢٣. العلاقة مع المستثمرين

لدعم إلتزام الإدارة في إرساء تواصل شفاف ووثيق مع المساهمين، تم إعداد ونشر إجراءات وصول شاملة وواضحة للمعلومات من قبل للمساهمين.

٢٤. السياسات والإجراءات

تم تحسين المجموعة الحالية والشاملة من وثائق الحوكمة، والسياسات الإدارية والمالية. وفي هذا السياق، تم مراجعة الوثائق الموجودة من قبل إستشاري متخصص وتعزيزها من خلال دمج الممارسات الحالية في الوثائق والتأكد من أن الوثائق تغطي كافة العمليات التشغيلية في شركة الميرة.

٢٥. الشركات التابعة

شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش. م. ع. ق) هي الشركة الأم للشركات التالية:

- شركة الميرة القابضة «ذ.م.م»
- شركة الميرة للتطوير « ذ.م.م»
- شركة الميرة للأسواق المركزية «ش.ش.و»
- شركة الأسواق القطرية «ذ.م.م»
- مكتبة الميرة «ش.ش.و»
- شركة مار للتجارة والخدمات « ذ.م.م»

شركات في الخارج:

- أيه ال جي أي للتجزئة «ذ.م.م»
- شركة الميرة العمانية «ش.م.ع.م»
- شركة أسواق الميرة «ش.م.ع.م»

شركات زميلة في قطر:

- شركة مخابز الأمراء «ذ.م.م»
- شركة ارامكس للخدمات اللوجستية «ذ.م.م.»

قرر مجلس إدارة شركة الميرة في اجتماعه السابع لسنة ٢٠١٦ المنعقد بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٦، بتصفية شركة (ALGE) المسجلة في سويسرا، والتي تأسست فيما بين شركة الميرة القابضة ومجموعة كازينو في عام ٢٠١٢ بغرض الإستحواذ وإدارة وإنشاء شركات في كل من مصر والأردن وليبيا وتونس.، وسوف تتم تصفية الشركة خلال المدة القانونية التي تتطلبها القوانين ذات العلاقة في سويسرا.

Al Meera Legal Structure الهيكل القانوني لمجموعة الميرة

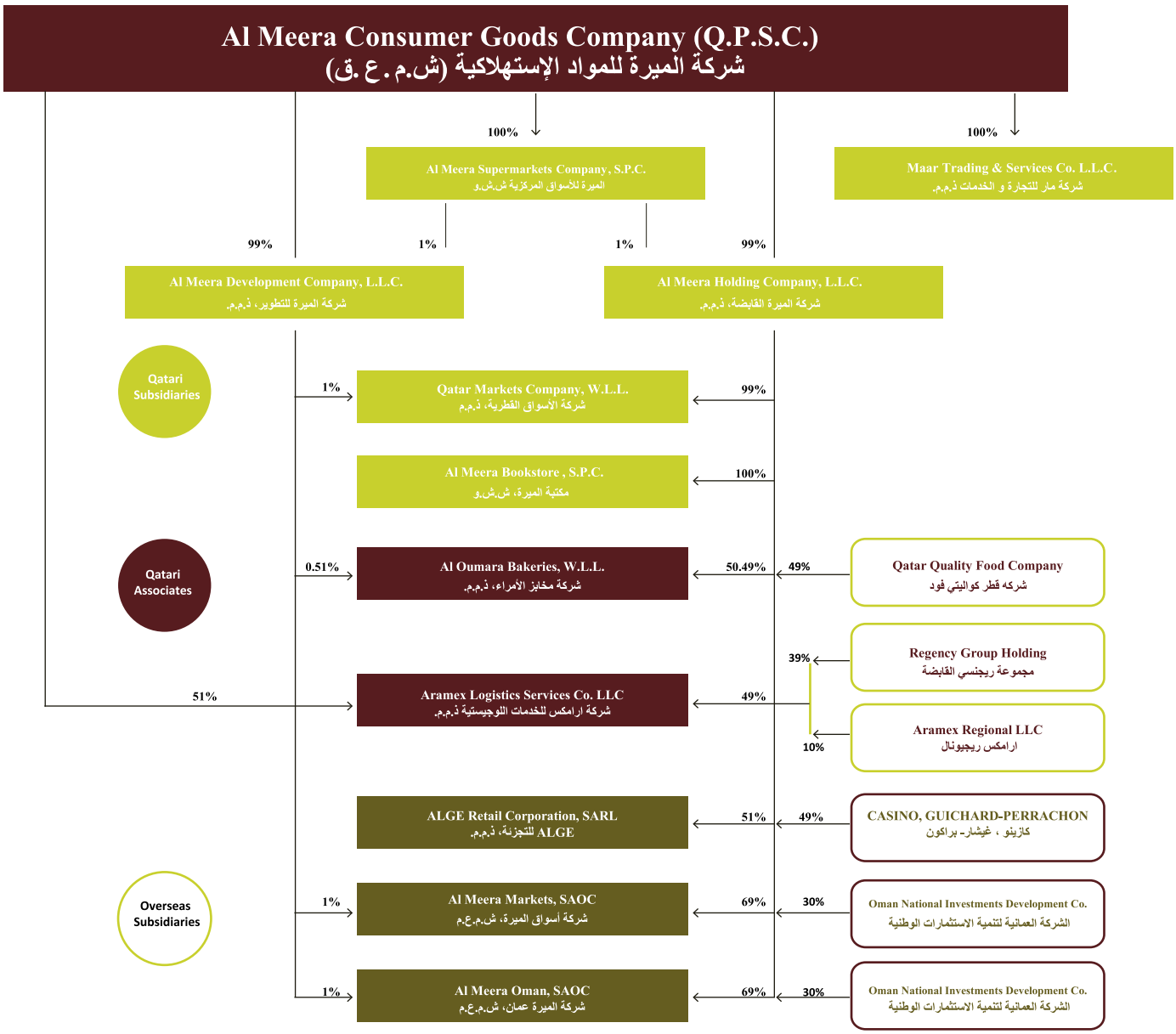

مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني

(رئيس مجلس الإدارة معين من قبل شركة قطر القابضة)

حاصل سعادته على دبلوم الدراسات العليا في الإدارة من جامعة «هول»، المملكة المتحدة. وحاصل على بكالوريوس علوم في الهندسة النفطية من جامعة «تولسا»، الولايات المتحدة الأمريكية.

يمتلك الشيخ ثاني خبرة إدارية وعملية في قطاع النفط والغاز ويشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) وشركة قطر فينيل المحدودة وشركة قاتوفين المحدودة وعضو مجلس إدارة شركة قطر للطاقة الشمسية بالإضافة إلى منصبه في شركة أوريكس جي تي إل المحدودة نائبا لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لها.

تتضمن الخبرة السابقة لسعادة الشيخ ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني شغله لمنصب نائب مدير عام شركة شل – قطر في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥ وقد اشتملت مهامه على مساندة المدير العام للمشروع، إلى جانب إدارة عدد من المشاريع والمسئوليات الأخرى، كما شارك بفعالية في استقطاب العديد من المؤسسات المختصة بصناعة النفط والغاز وتأمين فرص استثمارية لها من أجل إنجاز المشاريع لصالح شركتي قطر للبترول وشل – قطر.

في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ تبوأ سعادة الشيخ ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني منصب كبير مهندسي البترول في شركة قطر للبترول حيث تولى العديد من المسئوليات ومنها، إعداد البرامج، إدارة حقل الشمال، رصد مخططات التطوير، تقييم نتائج الدراسات النفطية، إعداد دراسات عن الحقول والاكتشافات الجديدة، المشاركة في وضع مخططات الحقول النفطية والتنسيق مع الاستشاريين لإعداد المشاريع.

عمل الشيخ ثاني بن ثامر بن محمد آل ثاني مهندساً للبترول من عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ وشارك في مهمة تدريب لمدة عام في شركة «موبيل مأويل» في الولايات المتحدة، حول حقل الشمال في قطر والدراسات التقييمية للمشاريع المستقبلية لدولة قطر.

أما في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، فقد شغل وظيفة مهندس مواقع الأبار النفطية، حيث تركز عمله في المواقع البرية والبحرية لحقول الغاز والنفط حيث قام بمهام الإشراف على حفر الآبار وإنشاء محطات الإنتاج.

الدكتور سيف سعيد السويدي

(نائب رئيس مجلس الإدارة – مُعيّن من قبل شركة قطر القابضة)

الدكتور سيف حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة دورهام، المملكة المتحدة. وحاصل على درجة الماجستير من جامعة بول ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية. ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

يمتلك الدكتور سيرة مهنية واسعة وديناميكية. حاليا، شغل الدكتور سيف منصب نائب رئيس جامعة قطر للتخطيط والتطوير منذ نوفمبر ٢٠٠٨ حتى يناير ٢٠١٦. وقد سبق أن شغل وظيفة نائب رئيس جامعة قطر لشؤون الإدارة لمدة ثمان سنوات. تتضمن الخبرة السابقة كونه المدير التنفيذي لمشروع روافد، والمدير التنفيذي لمشروع السردال في جامعة قطر. خدم في العديد من اللجان وفرق المهام في كل من قطر وخارجها. سجل الدكتور سيف الأكاديمي يضم لائحة من الأبحاث المنشورة في مجال تخصصه. وهو عضو مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الإستهلاكية منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن. وهو نائب رئيس مجلس الإدارة من عام ٢٠٠٧ حتى الآن. وكان عضو مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حاليا) من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢. كما يرأس حالياً لجنة مؤشر بورصة قطر. إضافة إلى ذلك، الدكتور سيف عضواً في لجنة حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في دولة قطر.

الدكتور سيف يملك خبرة ثريّة وطويلة في قطاع التعليم والإدارة والتطوير، حيث بدأ حياته المهنية في مركز دراسات التنمية في جامعة قطر في عام ١٩٨٣، ثم أصبح معيداً في كلية الإدارة والاقتصاد في عام ١٩٨٥، وترقّى في وقت لاحق ليصبح «أستاذا» في تخصصه. وبالإضافة إلى ذلك، كان نائب الرئيس والمدير التنفيذي لتركيب وعمليات نظام أوراكل في جامعة قطر من عام ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٦. وكان رئيس لجنة المتابعة لترشيح أعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وعضوا» في مجلس جامعة قطر ١٩٩٥-٢٠٠٣.

في الوقت الحاضر، تشمل مساهمة الدكتور سيف في رئاسة لجنة المؤشرات في بورصة قطر، وكونها عضوًا في لجنة مكافحة الاحتكار بوزارة التجارة والصناعة.

في الآونة الأخيرة، فاز الدكتور سيف بجائزة الدولة التشجيعية في الاقتصاد.

هو رئيس لجنة المناقصات والمزايدات في شركة الميرة وهو عضو لجنة الرقابة والتدقيق.

سعادة/ الدكتور صالح محمد النابت

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

في يونيو من عام ٢٠١٣ م عيّن سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت وزيراً للتخطيط التنموي والإحصاء. وكان الدكتور صالح أميناً عاماً للتخطيط التنموي منذ يونيو ٢٠١١. وقبل تعيينه أميناً عاماً، كان سعادته يشغل منصب مدير إدارة التنمية المؤسسية بالأمانة العامة للتخطيط التنموي، وقبل ذلك شغل منصب مدير إدارة التنمية الاقتصادية بالوكالة. وساهم سعادته بشكل رئيس في تطوير رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١- ٢٠١٦.

أكاديمياً، حصل الدكتور صالح النابت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال والاقتصاد. وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر. وبعد تخرجه من الجامعة عمل لفترة قصيرة في مصرف قطر المركزي قبل أن ينتقل الى الوسط الأكاديمي عام ١٩٩٣، فعمل بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر وقام بتدريس مقررات الاقتصاد حتى عام ٢٠٠٨. وهو عضو لجنة الاستثمار في شركة الميرة.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد أحمد عبد الله الخليفي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

السيد أحمد الخليفي طالب دكتوراه في خدمة التسويق في جامعة وارويك، المملكة المتحدة. وهو يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة الأمريكية.

شارك في منصب مساعد وزير للشؤون الإدارية في المجلس الأعلى للصحة منذ عام ٢٠٠٩. وكان نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشبكة قناة الجزيرة الشبكة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. كما أنه شغل منصب نائب المدير العام لدعم الشركات واللجنة المنظمة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، شغل السيد الخليفي عدة مناصب في مؤسسات تعليمية مختلفة ودوائر حكومية، بما في ذلك الخبرة في مجال التدريس في مجال إدارة الأعمال في جامعة قطر.

هو رئيس لجنة التدقيق في شركة الميرة وعضو في لجنة المكافآت والترشيحات.

السيد محمد إبراهيم السليطي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

حصل السيد محمد السليطي على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعه روجر وليامز عام ١٩٨٨.

لقد شغل السيد محمد إبراهيم السليطي في الفترات السابقة عضويه مجلس إدارة في كل من الشركة القطرية للنقل البحري وبنك بروه وشركه حالول للخدمات البحرية والأولى للايجاره وكذلك عضويه لجنه سوق الدوحة للأوراق المالية ومجموعه الاستثمارات الخليجية و شركه بروه العقارية سابقاً وشركه بيمه للتأمين.

كما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمالية والاستثمارات في شركه الملاحة القطرية خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٥.

هو رئيس لجنة الإستثمار في شركة الميرة.

السيد محمد عبدالله مصطفوي الهاشمي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

السيد الهاشمي حاصل على شهادة بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال والتسويق، وتخرج من جامعة دنفر كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو المدير العام لقطاع الأعمال الخاص «مجموعة الهاشمي» منذ عام ٢٠٠٧.

السيد الهاشمي لديه خبرات آخرى، حيث إنه مدير/محلل تسويق أول بنك قطر للتنمية الصناعية منذ ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. شغل منصب مدير تطوير الأعمال في شركة الخليج للمخازن ٢٠٠٥ حتي ٢٠٠٧، وتقلد عضوية مجلس إدارة النادي الأهلي ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

وهو عضو لجنة المناقصات والإيجارات ورئيس لجنة المكافآت والترشيحات.

السيد حسن عبدالله حسن الأصمخ

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

حصل السيد الأصمخ على بكالوريوس إدارة أعمال في عام ٢٠٠٠ من جامعة ميامي، فلوريدا.

عمل بالخدمات المصرفية ببنك «HSBC»، ومن ثم عمل بالخدمات المصرفية بالبنك التجاري في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، ويعمل حالياً مساعد المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة ببنك قطر الوطني.

هو عضو لجنة الرقابة والتدقيق وعضو لجنة الإستثمار ولجنة المكافآت والترشيحات في شركة الميرة.